الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«الرابطة»: «الدفاع» الأميركية تؤكد صحة ترسية عقدها على شركتنا التابعة

قالت شركة رابطة الكويت والخليج للنقل إن شركتها التابعة، كي جي إل للخدمات الغذائية، تلقت بتاريخ 21 ديسمبر 2018، كتابا من وكالة الدفاع اللوجيستية الأميركية يفيد بصحة إجراءات ترسية عقد المورد الرئيسي على الشركة. وأوضحت «الرابطة» في بيان على موقع البورصة أمس، أن وكالة الدفاع اللوجيستية الأميركية قبلت في البداية الاعتراض المقدم من الشركة القائمة حاليا بتنفيذ العقد على ترسية عقد المورد الرئيسي على الشركة التابعة لـ «الرابطة»، لتقوم الشركة التابعة بالاعتراض على قبول الاعتراف سالف الذكر، ليأتي الرد الأخير بتأكيد صحة ترسية العقد على الشركة التابعة. وقالت «الرابطة» إن الأثر المالي للتطور الحاصل يتعذر قياسه في الوقت الراهن.

تعادل 5 أضعاف الناتج المحلي للكويت وفقاً لتقرير «اوكسفورد بيزنس غروب»

أصول «هيئة الاستثمار» البالغة 592 مليار دولار تحمي الاقتصاد من الصدمات الكبيرة مستقبلاً

حجم صندوق «احتياطي الأجيال» يبلغ ضعف حجم «الاحتياطي العام»

حجم الاستثمارات الخارجية وعدد السكان يجعلان الكويت في وضع جيد للتغلب على التقلبات المستقبلية

الكويت أحسنت استغلال إيراداتها النفطية لبناء محفظة استثمارات عالمية ضخمة

محمود عيسى

بصفتها عضوا مؤسسا في منظمة أوبيك وتتربع على نحو 7٪ من احتياطيات النفط العالمية، ظلت الكويت منذ فترة طويلة احد مصدري الطاقة الرئيسيين في العالم، ففي عام 2017، ساهم قطاع النفط بأكثر من 90٪ من الإيرادات الحكومية، فيما بلغت نسبة الصادرات النفطية 42٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أعلى رقم بين الدول الأعضاء، وفقا لبيانات المنظمة.

وقد أحسنت الكويت لفترة طويلة استغلال هذه الإيرادات لبناء محفظة ضخمة من الاستثمارات العالمية التي تضمن لها عوائد طويلة الأجل، والاستثمار في مشاريع التنويع الاقتصادي في الداخل، مع التركيز على تطوير صناعات جديدة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في المجالات الاستراتيجية.

وشكلت هذه الحقائق مقدمة تقرير مجموعة اوكسفورد بيزنس غروب السنوي تحت عنوان «الكويت 2018»، الذي تناولت فيه الهيئة العامة للاستثمار، حيث قالت إن الكويت نفذت في عامي 2017 و2018 خطوات واسعة نحو زيادة التنويع على مختلف الجبهات، منها بورصة الكويت التي شهدت سلسلة من الإصلاحات الرئيسية التي تهدف إلى تحديثها والاستفادة من مصادر جديدة للاستثمار، كما عملت على تعزيز النشاط الاقتصادي من خلال توسيع برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص وخففت مجموعة من اللوائح المتعلقة بالتجارة والاستثمار.

التنويع الاقتصادي

ونظرا لاعتمادها بصورة كبيرة على النفط، فقد اعتبرت الكويت ارتفاع أسعار النفط العالمية من نحو 50 دولارا في عام 2016 إلى حوالي 73 دولارا للبرميل منتصف عام 2018 مؤشرا إيجابيا لمستقبل التجارة والاستثمار في الكويت.

وبرغم ضغوط انخفاض الأسعار في عام 2014 على خطط التنمية طويلة الأجل في الكويت، إلا أن تحسن الإيرادات في عام 2018 سيسمح للكويت بالتقدم في خطط التنمية الاقتصادية والتنويع التي تعرضت لضغوط في السنوات الأخيرة.

وبرغم مواجهة مجموعة من التحديات المتعلقة بالتجارة والاستثمار، مثل الأداء الضعيف نسبيا على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، فإن الجهود المستمرة التي تبذل لإزالة الحواجز أمام التجارة وتطوير صناعات جديدة غير الطاقة تبشر المستثمرين بمستقبل افضل وعوائد أعلى.

البنية والإستراتيجية

وتشارك مجموعة من المؤسسات الحكومية في تنظيم وتسهيل التجارة والاستثمار في الكويت، ولعل أهمها الهيئة العامة للاستثمار أو صندوق الثروة السيادية التي تأسست عام 1953 كحساب لدى بنك إنجلترا، البنك المركزي البريطاني، لتودع فيه العائدات الحكومية من النفط، وتعتبر الهيئة أقدم صناديق الثروة السيادية في العالم.

ومع أنها امتنعت حتى الآن عن تقديم تقرير رسمي عن إجمالي أصولها أو إستراتيجيتها الاستثمارية، إلا أن صندوق النقد الدولي يقدر موجودات الهيئة بحوالي 530 مليار دولار كما في عام 2016، وهو اقل من تقديرها منتصف عام 2018 البالغ 592 مليار دولار من قبل معهد صناديق الثروة السيادية.

من المرجح أن تكون هيئة الاستثمار الكويتية رابع أكبر صندوق سيادي في العالم، بعد صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي في النرويج، وهيئة أبوظبي للاستثمار ومؤسسة الاستثمار الصينية.

دور الهيئة

وتشرف الهيئة على إدارة كل من صندوق الاحتياطي العام الذي تأسس عام 1953 وصندوق احتياطي الأجيال المقبلة الذي اطلق عام 1976 ومع ذلك فإن حجمه يبلغ نحو ضعف حجم صندوق الاحتياطي العام وذلك نتيجة إيداع الحكومة فيه 10٪ على الأقل من إيرادات الدولة على أساس سنوي منذ تأسيس الصندوق.

وفي الوقت نفسه يستثمر صندوق الاحتياطي العام 100٪ من ممتلكاته في الخارج مستهدفا الأصول طويلة الأجل عبر مختلف المناطق الجغرافية وفئات الأصول. وبموجب القانون، لا يمكن إجراء أي سحب من الصندوق دون موافقة مسبقة من الحكومة، وقد تمت عملية السحب الوحيدة المعروفة منه بعد حرب الخليج 1990ـ1991 حيث سحبت الكويت 85 مليار دولار من الحساب لتمويل إعادة الإعمار بعد الغزو العراقي.

إدارة الاستثمارات

وتتم إدارة معظم الاستثمارات الدولية للهيئة من قبل مديري صناديق خارجيين، وفي بعض الحالات، أنشأت الهيئة شركات متخصصة للتعامل مع الاستثمار في أسواق معينة أو فئات الأصول، ففي لندن على سبيل المثال تملك الهيئة شركة استثمار مكلفة بالإشراف على أصول البنية التحتية العالمية.

وفي السنوات الأخيرة، تحولت الهيئة لزيادة أنشطة إدارة الصناديق داخل الكويت لتعزيز السيطرة على أنشطتها في ضوء أسعار النفط المتقلبة. ونظرا لحجم استثمارات الهيئة وتعداد سكان الكويت ومعدل النمو السكاني، فإن الكويت تعتبر على نطاق واسع في وضع جيد بشكل خاص للتغلب على التقلبات في المستقبل.

ووفقا لبيانات صندوق النقد الدولي، بلغت أصول الهيئة في نهاية عام 2016 خمسة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي السنوي، ما يدلل على قدرة الحكومة عند الحاجة على دعم الاقتصاد في حالة وقوع صدمات مستقبلية كبيرة.

المهمة الرقابية

واختتمت اوكسفورد بيزنس جروب بالقول إن الهيئة العامة للاستثمار تلعب دورا مهما، ليس فيما يتعلق باستثمار عائدات النفط الحكومية في الخارج فحسب، بل فيما يتعلق أيضا بتمويل الدولة. فعلى سبيل المثال، استخدمت أموال صندوق الاحتياطي العام في الماضي لتمويل الخزينة العامة عند الحاجة. وفي عام 2017 عملت الهيئة مع صندوق النقد الدولي وبنك الكويت المركزي ومكتب إدارة الديون لتطوير ووضع وضع إطار للتنبؤ بأوضاع السيولة.

القروض غير المنتظمة بضمانات عقارية عادت إلى التراجع العام الماضي

طفرة في سداد تعثرات مستثمري «العقار» و«الأسهم»

سداد قروض متعثرة بـ 45 مليون دينار بضمانات عقارية و85 مليوناً بضمان الأسهم

تحسن بسداد تعثر «التجارة» و«الصناعة» بوتيرة أقل من «العقار» و«الأسهم»

علاء مجيد

شهدت القروض المتعثرة بجميع القطاعات الرئيسية انخفاضا خلال العام الماضي، والذي يعكس التحسن الواسع في جودة اصول البنوك، فعلى وجه الخصوص سجل قطاع العقار والانشاءات انخفاضا ملحوظا في 2017 بقيمة 44,5 مليون دينار بعد ان كان قد شهد زيادة ملحوظة في عام 2016 تقدر بـ 85,2 مليون دينار.

وبالمثل جاءت القروض المتعثرة من قروض قطاع شراء الاسهم انخفاضا ملحوظا في العام الماضي، محققة انخفاضا يقدر بنحو 40 مليون دينار استكمالا للانخفاض الذي شهده القطاع منذ عام 2012. وهذا يمثل تطورا ايجابيا لهذه القطاعات التي تمثل خطورة بالنسبة للائتمان المصرفي من حيث التعرض الى العقارات وسوق الاوراق المالية.

كما سجلت القروض غير المنتظمة لقطاعي التجارة والصناعة وشركات الاستثمار تراجعا ولكن بوتيرة اقل من قطاعي العقار والانشاءات وشراء الاسهم.

يعكس معدل القروض غير المنتظمة على مستوى القطاع توجها متقاربا مع نسبة القروض غير المنتظمة، فعلى سبيل المثال تراجع معدل القروض غير المنتظمة بالنسبة لقطاع العقار والانشاءات من 3,2٪ في عام 2016 الى 2,8٪ في عام 2017. وبالمثل لوحظ انخفاض في حالة القروض المتعثرة في قطاع شراء الاسهم من 2٪ الى 0,3٪ في عام 2017 وقد ساعد القطاع بشكل جزئي على تحسين الاداء من بورصة الكويت التي احتلت المرتبة الثانية من حيث اداء السوق في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2017.

ويرجع التحسن في معدل القروض غير المنتظمة في قطاع القروض الشخصية بشكل جزئي الى الزيادة الثابتة في حصة القروض الشخصية من اجمالي القروض المصرفية التي وصلت الى 24,9٪ في عام 2017. كما ظل عدم الانتظام في فئة القروض المقسطة والتي تمثل 86٪ من اجمالي القروض الشخصية، حيث بلغ معدل القروض لديها ما نسبته 1,7٪. ومن جانبه اقر بنك الكويت المركزي عددا من التعليمات التي تشمل الادوات التحوطية الجزئية والكلية لاحتواء اي احتمال لعدم الانتظام في القروض الشخصية.

علما بأن البنوك الكويتية المحلية قامت اعتبارا من الاربعاء الموافق 14 نوفمبر الماضي بتطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي والتي تتضمن زيادة الحد الاقصى للقروض وعمليات التمويل الاسلامي للاغراض الاستهلاكية ليصبح حدا مستقلا لا يجاوز 25 ضعف صافي الراتب الشهري للعميل بحد اقصى 25 الف دينار بدلا من 15 الف دينار التي كانت محددة في السابق.

وتضمنت تعليمات المركزي:

- زيادة الحد الاقصى للقروض وعمليات التمويل الاسلامي للاغراض الاستهلاكية ليصبح حدا مستقلا لا يجاوز 25 ضعف صافي الراتب الشهري للعميل بحد اقصى 25 الف دينار.
- الابقاء على الحد الاقصى للقروض وعمليات التمويل الاسلامي للاغراض الاسكانية عند 70 الف دينار.
- يصبح مجموع ما يمكن ان يحصل عليه العميل من قروض وتمويل اسلامي 95 الف دينار في حالة الالتزام بالشروط الاخرى المقررة في التعليمات.
- يجب الا تتجاوز قيمة الاقساط الشهرية المترتبة على العميل 40٪ من صافي الراتب للموظفين و30٪ للمتقاعدين.
- عدم الاعتداد بالدخل الشهري المستمر والاقتصار على احتساب نسبة القسط الشهري الى صافي الراتب الشهري مضافا اليه دعم العمالة فقط.